İslami İlimlerde Metodolojik Problemler-1
Tefsir ve Kur'an İlımleri-1

TEFSİRDE
RİVAYET EKSENLİ OKUMALARIN KRİTİĞİ

EDİTÖRLER
Doç. Dr. Abdurrahman ENSARİ
Doç. Dr. Maşallah TURAN
Doç. Dr. Kutbettin EKİNCİ



Mardin Artuklu Üniversitesi Yayınları



İslami İlimlerde Metodolojik Problemler
Tefsir ve Kur'an İlimleri-1

TEFSİRDE RİVAYET EKSENLİ OKUMALARIN KRİTİĞİ

Proje Koordinatörü
Doç. Dr. Abdurrahman ENSARİ

Editörler
Doç. Dr. Abdurrahman ENSARİ
Doç. Dr. Maşallah TURAN
Doç. Dr. Kutbettin EKİNCİ

Tashih
Arş. Gör. Musab Koparal
Arş. Gör. Merve Palanci

ISBN
978-605-4202-78-2

Matbaa Sertifika No: 44676
Birinci Baskı
2021
Mardin

Baskı-Cilt
Mardin Sesi Gazetecilik Matbaacılık
Yayıncılık Amb. Dağ. San. ve Tic. Ltd. Şti

Mardin Artuklu Üniversitesi,
Artuklu Yerleşkesi, Diyarbakır Yolu
Artuklu / Mardin
• Tel : +90 482 2134002
• Fax : +90 482 2134004
• web : www.artuklu.edu.tr

ONUNCU BÖLÜM
منهجية التعامل مع الاختلاف في التفسير المأثور

DR. ABDULSALAM YOUSSEF*

المقدمة

أكرم ا لله عز وجل البشرية بخطابه الأخير، واختار محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رسولا يبلغ الناس ما نزل إليهم، فبلغ وبيّن للناس، فكان أول مفسر لكتاب الله سبحانه، ثم حمال لواءَ التفسير الصحابةُ الكرام، ولم يكن بينهم من الاختلاف في التفسير إلا القليل، ثم توسعت مساحة الإسلام، وتسابق المسلمون – العلماء منهم- للانكباب على هذا الكتاب العظيم، يتفيؤون ظلاله، ويتنعمون ببركاته، من خلال الوقوف على أسراره، كل بحسب طاقته، ومع توالي الأزمنة والدهور، وتباين الملكات والثقافات ظهر الاختلاف في بيان هذا الكتاب العظيم على نحوٍ أكبر.

لقد امتلأت المكتبة الإسلامية بالتفاسير، لا سيما التي تعنى بالمأثور، والتي تذكر الأقوال الكثيرة للكلمة القرآنية أو الآية، ثم تباين المفسرون في تقديمهم للمختلف فيه، من مرجحٍ بينها، وذاكرٍ لها دون ترجيح... وكذلك شهد العصر الأخير ولادة دراساتٍ تعنى بترجيحات المفسرين، وذلك عندما يكون هناك تعدد في التفسير، كـ ترجيحات الطبري، وترجيحات الزمخشري، وترجيحات أبي السعود (والحديث دائما عن التفسير المأثور). لكن هل اتحدت تلك المرجحات؛ أقصد هل الترجيحات عند الطبري هي ذاتها الترجيحات عند غيره؟ فإذا كانت ذاتها فنحن أمام حقيقة علمية يجب التسليم بها، بمعنى أن مصطلح المرجحات أضحى اسم علم لعدد من المعاني والأدوات والدلالات. لكن الواقع عند المفسرين يقول بخلاف ذلك، يعني قد يرجح أحدهم بمرجح ظهر له وليس بمرجح عند الآخرين، وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال كبير يقول: كيف نتعامل مع متعدد المعنى (التفسير)؟ وهل ثمة ضابط محدد نحتكم إليه عند المختلف فيه؟ هذا هو محور البحث، وقد أدرت هذه الدراسة على ثلاثة محاور، وهي:

الأول: مفهوم الاختلاف، وأسبابه.

الثاني: أنواع الاختلاف، من خلال: اختلاف التنوع، واختلاف التضاد.

الثالث: المنهجية المثلى في التعامل مع الاختلاف في التفسير المأثور.

وقد كثرت الدراسات حول الاختلاف من حيث الأسباب والأنواع والترجيحات، لكنني لم أقف في كل ما طالعت على مَن بيّن لنا منهجية التعامل مع المختلف فيه، لذا حاول البحث أن يقف عند هذه المسألة المهمة للغاية، وليقدم رؤيةً من شأنها أن تقرب أبعاد المسألة، وتذلل صعوبة اقتحامها. وقد تطلب البحث منهجية وصفية تحليلية استقرائية.

I. مفهوم الاختلاف وأسبابه

الاختلاف: مصدر من (خلف): والخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قدام، والثالث: التغيّر. واختلف الناس في كذا، والناس خِلفةٌ: أي مختلفون، فهي من الباب الأول، لأن كل واحد منهم يُنحي قول صاحبه، ويقيم نفسه مُقام الذي

* Mardin Artuklu Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi Öğretim Üyesi, DrAbdusselam99@gmail.com, Orcid: 0000 0001 6522 8709

نحّاه[1].واختلف ضد اتفق، وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحدٍ إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر[2]. وقد خالفه مخالفةً وخلافاً وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكلٌّ من لم يتساو فقد تخالف واختلف[3].

واصطلاحاً: أن يأخذ كلٌّ واحدٍ طريقاً غير طريق الآخر، في حاله أو قوله. والخلاف أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين"[4].

وقد ورد لفظ (الاختلاف) في القرآن الكريم بمعنى المغايرة وعدم التماثل، سواء أكان هناك تناقضٌ وتعارض أم لا، فهو شامل للنوعين، مثل قوله تعالى (وما اختلفتم في شيء فحكمه إلى الله) [الشورى:10]، أما كلمة (الخلاف) فهي تحتمل أكثر من معنى ، ولا يتحدد المقصود منها إلا بالسياق.

والحق أن العلماء- ومنهم المفسرون - لم يفرقوا في الاستعمال في الكلمتين[5]، بل" يستعملون كلتا الكلمتين لتأدية نفس المعنى باعتبارهما من المترادف، فتتعاوران وتتعاقبان"[6]

واختلاف المفسرين: عدم اتفاق المشتغلين ببيان معاني كتاب الله حول دلالة الآية أو اللفظ القرآني لما توصل إليه غيره[7].

الاختلاف الوارد في التفسير المأثورمن حيث القيمة العلمية

علم التفسير هو بحث في القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله سبحانه وتعالى بقدر الطاقة البشرية[8]. فالنص القرآني له مقاصد معينة محددة، وعلى المفسر الوصول إليها وبيانها، لأن الحقيقة في النص واحدة لا تتعدد ولا تتباين،" واختلاف الناس في الحق لا يوجب اختلاف الحق في نفسه. وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه، والقياسات المركبة عليه، والحق في نفسه واحد"[9]. وعليه فالاختلاف في مسائل العلم، ومنه التفسير، أمر واقع لا ينكره أحد، وهو مشروع متى ما كان في حدود وبقيود، وله علله وأسبابه المنطقية، ومن ورائه ثمرات مرجوة، ولم يؤد إلى المعاداة.

إذن اتفاق المفسرين على بيان مراد الله هو الأصل والغالب؛ لأن القرآن الكريم ميسر الفهم والتدبر وآياته بينات، والاختلاف عارض، لذا كان طلب أصح الأوجه في تفسير كلام الله تعالى من أهم المقاصد لطالب العلم، ومع كل هذا فقد وُجد الاختلاف. فالتفاسير المتداولة بين أيدي الناس فيها كل شيء؛ فيها الأقوال الصحيحة السليمة، القائمة على أسس علمية رصينة، فهي معتبرة، ولها أوجه من الدلالة، وهي الغالبة في أشهر التفاسير، وهناك الأقوال التي تفتقد لتلك الأسس، وتفتقر إلى أدنى درجات الانضباط العلمي، ومن خلاله استطاع أعداء الدين أن ينفذوا إلى الداخل ويبثوا سمومهم؛من خلال جعل الأقوال الواهية والشاذة ملمزاً ومُدَّخلاً للطعن في التفسير والنيل منه، بل في القرآن الكريم أيضاً. وللرد على هؤلاء نقول: إن المسلمين سبقوكم إلى كشف هذه الأقوال وتفنيدها، بل إبطالها من

---

1 انظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تح عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م)، جـ210/2.

2 انظر: الفيروز آباذي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تح: مكتب تحقيق التراث، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت)، 808.

3 محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر، ط1414/3هـ 91/9، (خلف).

4 أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (المطبعة العثمانية، 1312هـ 179/1)، وأبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت) 156

5 هناك من ذهب إلى التفريق بين الاختلاف والخلاف، فالاختلاف يكون عندما يستند إلى دليل، أما الخلاف فلا يستند إلى دليل، وفي الاختلاف يكون المقصد واحداً والطريق مختلفاً، أما الخلاف فكلاهما مختلف. انظر: أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1419/2هـ 1998م)61.

6 عبدالله بن بيه، **كيف نختلف**، مقال منشور بـ (موقع ملتقى أهل التفسير، 2005/6/8).

7 حشمت مفتي، **اختلاف المفسرين أنواعه وأسبابه**، (مجلة الأزهر، المجلد31، العدد 1، 2012)، 8.

8 محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، د.ت)، 3/2

9 انظر: ابن السيد البطليوسي، **الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم**، تح: محمد رضوان الداية، دمشق: دار الفكر، ط1987/3)، 26.

أساسها، وهم الذين أقروا أن هذا التراث الكبير يحمل طائفة لابأس بها من الروايات التي لا تصح سنداً أو متناً أو كليهما، وأن العلماء المسلمين هم الذين صنفوا أصحاب التفاسير ما بين محققين أثبات وحاطبي ليل، وبين منتسبين لأهل الحق – السواد الأعظم – وأهل الباطن والأهواء الذين لم يكونوا يميزون بين الغث والسمين، ولا الصحيح والسقيم، فحمّلوا النصوص مالا تحتمل، ولَوَّوا أعناقها بما يتفق ومشاربهم بكلِّ تعسفٍ وتكلّفٍ وإصرارٍ وعناد.

فهل هذه الأقوال معتبرة، ولها قيمة علمية يلزم الوقوف عندها بغية الإفادة منها من خلال استنباط الأحكام الشرعية المختلفة؟ الحق أن هذا القسم- الأخير- غير مقبول، ولا يعتد به، ولا يؤبه له، بل يُذكر للتحذير منه، وعدم الاغترار به، وإلقائه جانباً، يقول الشاعر:

وليس كل خلافٍ جاء معتبراً   إلا خلافاً له حظٌّ من النظر

ومن أمثلة ذلك:

الروايات التي تخالف العقل والنقل: مثل الروايات الإسرائيلية التي تتحدث عن أنبياء الله عموما، لا سيما قصة داود عليه السلام مع طالوت! وكذا قصة أيوب في أن الدود انتشر في جسده حتى عافه الناس، وقصة الغرانيق...وهي مذكورة عند بعض المفسرين.

ومنها ما تخالف قواعد اللغة العربية، وذلك من خلال اعتماد ظواهر النصوص دون حقيقتها القائمة على قواعد اللغة الصحيحة. وذلك كتفسير بعضهم لقوله تعالى (وآتينا ثمود الناقة مبصرةً فظلموا بها) [الإسراء 59]، بأن المقصود به أن الناقة كانت مبصرةً! والصحيح أن المقصود هو: أن الناقة حجة باهرة ومعجزة ظاهرة ويؤكده السياق، فتمام الآية (وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون وآتينا ثمود الناقة مبصرةً فظلموا بها وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً). وكقوله تعالى (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) [النساء: 3] فيأتي أحدهم ويجمع هذه الأعداد جمعا ثم يقول: يجوز للرجل أن يجمع بين تسع نسوةٍ!! فهذا مخالف للغة والسنة والإجماع.

ومنها تفسيرات أهل التصوف القائمة على حمل الألفاظ إلى مجاز غير مقبول ولا معتبر، مثل: تفسير ابن عربي لقوله تعالى (واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً) حيث قال:" واذكر اسم ربك الذي هو أنت أي اعرف نفسك ولا تنسها فينسيك الله"[10]، وتفسير بعضهم لقوله تعالى (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا. وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ) [لعنكبوت:69] حيث ذهب إلى أن (لمع) ههنا فعل، فالله يلمع؛ يضيء الصادقين، يعني: قلوبهم. و(المحسنين) مفعوله![11]

ومنه: الخطأ في معرفة اشتقاق الكلمة: مثل تفسير بعضهم لقوله تعالى (يوم ندعو كل أناسٍ بإمامهم فمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرؤون كتابهم ولا يظلمون فتيلاً) [الإسراء 71]، حيث ذهبوا إلى أن المقصود بالإمام ههنا الأم، فينادى على كل إنسان باسم أمه![12] فمثل هذاه الأقوال والتفسيرات لا تُقبل أبداً، ولا يعتد بها ولا تُعطى أي قيمة علمية، وليس هذا هو المقصود عند الحديث عن الاختلاف. ولا تُذكر إلا للتنبيه والتحذير من روايته.

إن أسباب الاختلاف- المقبول- في التفسير المأثور كثيرة، وهي تعود في جملتها إلى اعتبارين اثنين:

الأول: خصائص – طبيعة- النص القرآني، و ما يحف به،

---

10 أبو بكر محي الدين محمد بن علي بن أحمد الأندلسي، ابن عربي، **تفسير القرآن الكريم**، 352/2، نقلا عن محمد حسين الذهبي، **التفسير والمفسرون**، (القاهرة، مكتبة وهبة، د.ت،د.ط)، 300/2

11 الذهبي، **التفسير والمفسرون**، 280/2.

12 أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط3/ 1407)، 682/2.

الثاني: طبيعة المفسر[13].

الأول: الأساب التي تعود إلى النص، وهي متعددة

الاختلاف بسبب تعدد القراءات القرآنية.

الاختلاف بسبب الاشتراك اللفظي

ما يتعلق بأسباب النزول، والروايات المأثورة، والنسخ،

بسبب تعدد طرق دلالة النص على المعنى، والمقصود أن النص القرآني إما أن يكون " نصاً" لا يحتمل إلا معنى واحداً، بالمفهوم الأصولي، وإما أن يتراوح بين الظهور والتأويل، أو بين الإجمال والبيان، أو بين العموم والخصوص، أو بين الإطلاق والتقييد، أو بين المنطوق والمفهوم، أو بين الحقيقة والمجاز، كما أن النص يدل على معناه إما مطابقة أو تضمناً أو التزاماً...إلى غير ذلك من الاصطلاحات المبسوطة في مباحث الدلالة. وهذه الأسباب العائدة إلى طبيعة النص تشمل- أيضا- تفسير القرأن بالقرآن وبالحديث النبوي، وبأقوال الصحابة والتابعين[14].

الثاني: الأسباب العائدة إلى المفسر

المفسر إنسانٌ يعتريه ما يعتري أي إنسان من أسباب قوةٍ وضعفٍ، وتفاوتٍ في الملكات العقلية والعلمية والنفسية، لذلك لانجد تفسيراً مشابها للآخر إلا بمقدار ما أخذ اللاحق عن السابق أو تأثر بمنهجه، ومع ذلك فلابد من وجود أوجه الاختلاف بين عمليهما. ونستطيع أن نعيد الأسباب الموجودة في التفاسير والمتعلقة بشخصية المفسر إلى اعتبارين اثنين، الأول: الناحية العلمية، الثاني: الناحية الخاصة (البيئة).

الأول: الناحية العلمية: ويقصد بها ما يتمتع به المفسر من الأدوات العلمية التي شرطها المحققون لمن يروم تفسير كتاب الله سبحانه، من مثل: علوم اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة بأنواعها الثلاثة، والاشتقاق، وعلوم الأصول الدين والفقه، والأحاديث، والسيرة، والسنن، وعلوم العصر...فَتَوفر هذه العلوم عند المفسر وتمتعه بها يعني ظهور تفسيره بشكلٍ أقرب إلى الصحة والسلامة من العيوب-العلمية-، وهذا يختلف ما لو افتقدها المفسر أو افتقد بعضها. وقد رأينا من خلال التفاسير كيف أن أي تفسير لم يخل من مأخذٍ عليه، تمثل في وجود ضعفٍ في ناحيةٍ معينةٍ أو موضوعٍ ما.

الثاني: الناحية الشخصية (البيئة): وأقصد بذلك العناصر الخارجية التي اجتمعت وكونت شخصية المفسر، من بيئة وثقافة معينتين، والإنسان – كما قيل – ابن بيئته، يتفاعل معها تأثراً وتأثيرا، وقلما نجد من يخالف هذه القاعدة، بل نرى اطراداً في الموضوع، فالمفسر الذي عاش في الشرق يختلف في تفسيره لكتاب الله سبحانه عن الذي عاش في الغرب، والذي عاش قبل مئات السنين يختلف عن الذي جاء بعده، بمعنى أن الجغرافية والتاريخ والبيئة المذهبية المعينة– فروعا وأصولاً- كلها عوامل مؤثرة في شخصية المفسر، يصعب التجرد عنها أو التحرر منها، أو التمرد عليها، ويظهر هذا الأثر واضحاً على التفاسير. ولا نقصد بذلك الاختلاف الكلي والجذري، وإنما تلك المواضع والمواضيع التي تقبل هذا التعدد والاختلاف. إن الذي يجعلنا نرى التباين في تفسير كتاب الله بين مفسرين كبيرين كالزمخشري والرازي، مع أن كليهما ينتميان لنفس المنطقة الجغرافية والعصر، هو الاختلاف العقدي، فالأول معتزلي، والثاني أشعري. ومن الطبيعي أن نرى الاختلاف عند تفسير الآيات المتعلقة بالعقيدة في مواضع كثيرة.

---

[13] انظر فاطمة الزهراء الناصري، **أسباب الاختلاف في تفسير القرآن الكريم: رؤية منهجية**، (موقع الرابطة المحمدية للعلماء،2019-02-21).

[14] انظر: المصدر السابق.

والذي يجعلنا نرى الاختلاف في تفسير كتاب الله سبحانه وتعالى بين ابن عاشور وسيد قطب، مع أن كليهما ينتميان لنفس المدرسة الأصولية- العقدية- ولنفس العصر، هو البيئة الجغرافية وما يحكمها من عوامل سياسية وعلمية واقتصادية...

وقد نرى الاختلاف في تفسير كتاب الله بين القرطبي والبيضاوي، في بعض آيات الأحكام، مع أن كليهما ينتميان للمذهب العقدي نفسه، والسبب أن الأول مالكي، ينتصر في الغالب لمذهبه، والثاني شافعي، ينتصر – في الغالب- لمذهبه.

وإضافة إلى ذلك طبيعة العلاقة بين النص(الثابت) والواقع (المتغير) التي تحتم أحيانا تغييرا في التعبيرات التفسيرية وكذلك الدلالات، وفق المعطيات والحقائق العلمية التي تثبت مع مرور الوقت، فالقرآن الكريم لا يخلق على كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه. ولعل مقولة (القرآن يفسره الزمن) تصلح ههنا، وفي حدود القابل للتجديد، وهي تكمن في مواضع معدودة في كتاب الله سبحانه، ومواضيع معينة. وهكذا في تفسيرات كثيرة، حيث تبتعد هذه التفاسير وتقترب تبعاً لتلك العوامل. لذلك توجهت في العصر الحديث دراسات علمية تعنى بأثر البيئة على المفسر.

فالاختلاف المقبول: هو ما يوافق الجانبين فـ"من الْمُهِمِّ مَعْرِفَةُ التَّفَاسِيرِ الْوَارِدَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ بِحَسَبِ قِرَاءَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَنْهُمْ تَفْسِيرَانِ فِي الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ مُخْتَلِفَانِ فَيُظَنُّ اخْتِلَافًا وَلَيْسَ بِاخْتِلَافٍ وَإِنَّمَا كُلُّ تَفْسِيرٍ عَلَى قِرَاءَةٍ..[15] فهو إذن: اختلاف التنوع أو التلازم. إنه الاختلاف الذي يعتمد الأسس والضوابط ضمن سياق الالتزام بقدسية القرآن الكريم، وتنزيهه عن كل نقص أو خلل، يحتكم إلى الضوابط والشروط، بعيداً عن الهوى والأنا.

ولأن الحديث عن التفسير المأثور، فينبغي التنبيه على أن مرد الاختلاف فيه هو النقل، وعليه فإن مظاهر الاختلاف هنا هو تعدد المنقول وعدم اتفاقه في التعبير عن المراد بالآية أو اللفظ القرآني، بحيث نجد أن الكلمة القرآنية أو الآية قد أُثِر فيهما كثيرٌ من الأقوال التي توحي في ظاهرها إلى شيء من التعارض، لكنها بعد البحث والتحقيق نجدها لا تندرج تحت اسم واحد من الاختلاف، بل أكثر من وجه.

وقد أولى الزركشي هذا الجانب المنهجي أهمية خاصة، بحيث أفاض فيه القول وبين الطريقة العلمية التي ينبغي على المفسر التزامها، وذلك حتى لا يقع في المحظور. والغريب في تناول الزركشي لهذه القضية المنهجية هو الدقة والإحاطة والشمول، بحث تناول القضية من جميع أطرافها، فبين أن التفسير قسمان، قسم ورد تفسيره بالنقل، والآخر لم يرد فيه شيء. فالأول يتعين على المفسر أن لا يبادر إلى قبوله من الوهلة الأولى، بل عليه أن يقوم بدراسته دراسة نقدية من حيث المتن والسند حتى إذا ثبت لديه صحته أخذ به، ولا يجوز له تجاوزه إلى غيره، وهذا فيما يخص السنة. أما فيما يخص قول الصحابي أو التابعي فإنه يسطر فيه المبادئ التي قررها أهل السنة في التعامل معها.

وفي ذلك يقول الزركشي: "واعلم أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد. والأول ثلاثة أنواع: إما أن يرد التفسير عن النبي ـ ـ أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين، فالأول يبحث فيه عن صحة السند. والثاني ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتماده، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن لا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذر قدم ابن عباس، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشره بذلك حيث قال:(اللهم علمه التأويل)، وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض، لقوله "... أفرضكم زيد" فإن تعذر الجمع جاز للمقلد أن يأخذ بأيها

15 عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1394هـ/ 1974، د.ط)، 222/4.

شاء. وأما الثالث وهم رؤوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا إلى أحد من الصحابة فحيث جاز التقليد فيما سبق فكذا هنا، وإلا وجب الاجتهاد"[16].

لكن الواقع أن التفسير المأثور أوسع مما ذكر وأشمل، فالبداية كانت من القرآن حيث ما أجمل في موضع قد فصل في آخر، حتى قال العلماء بالتفسير إن القرآن يفسر بعضه بعضا. ثم إن السنة قد فصلت وبينت بعض ما أشكل فهمه على بعض الصحابة، ثم إن هؤلاء بعد أن قبض الرسـول صلى الله عليه وآله وسلم أصبحوا مفسرين ومبينين للقرآن الكريم، ومصادرهم في ذلك الكتاب والسنة والإجتهاد. ويمكننا أن نجمل أدوات الإجتهاد عندهم فيما يلي:

1- معرفة أوضاع اللغة العربية.

2- معرفة عادات العرب قبل الإسلام.

3- معرفة أحوال اليهود النصارى في الجزيرة العربية وقت نزول القرآن.

4- قوة الفهم وسعة الإدراك، وعلم الموهبة.

وهناك مصدر رابع من مصادر الصحابة في التفسير وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وخاصة من دخل منهم الإسلام كعبد الله بن سلام، وكعب الأحبار. لذا ... وبعد عملية تحليل واستقراء من قبل المحققين، من خلال واقع التفاسير ومنهج أصحابها، نجد أن العلماء –المحققين- قد قسموا هذا الاختلاف إلى نوعين: **الأول: اختلاف التنوع وهو أن تُحمل الآية على جميع ما قيل فيها إذا كانت معانٍ صحيحةً غير متعارضة، وله حالات، الثاني: اختلاف التضاد.** وسوف نقف على هذه الأنواع بشيء من التفصي. يعني أننا نستطيع أن نقسم الاختلاف الوارد في التفسير عموماً، والمأثور خصوصاً إلى أقسام معينة.

II. أنواع الاختلاف

اختلاف التنوع وتندرج تحته حالات عدة:[17]

1- اختلاف اللفظ (العبارة) دون المعنى: وهو أن تحتمل الآية وجوها كثيرة من المعاني، كلها داخلة في مقصود الخطاب. يقول الطبري:" والكلمة إذا احتملت وجوهاً لم يكن لأحدٍ صرف معناها إلى بعض وجوهها دون بعض إلا بحجة يجب التسليم لها"[18] وصورته: أن يشير المفسرون إلى ذاتٍ واحدةٍ، ولكن كل واحد منهم يصفها بصفةٍ من صفاتها، فهذا ليس تعددا للذوات، ولا اختلافاً في التفسير، وذلك كقوله تعالى (الصراط المستقيم) فذهب بعضهم إلى أنه القرآن الكريم، وبعضهم: الإسلام، وآخرون: طاعة الله ورسوله. فهذه ألفاظ مختلفة، لكنها تشترك في المعنى؛ لأن تصديق الرسل، والتمسك بالكتاب، والعمل بما أمر الله به، والانزجار عما زجر الله عنه، كل ذلك من الصراط المستقيم"[19] ومثله قوله تعالى (يوم تمور السماء موراً)[الطور:9]، فالمور يدل على تردد ويكون بذهاب ومجيء سريع على جهة الاضطراب. وجاء في المأثور عن السلف: تدور السماء دوراً، مورها: تحريكها. ومورها: استدارتها وتحريكها لأمر الله، ومورها: موج بعضها في بعض،

---

16 أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1/1376هـ 1957) ، 172/2.

17 انظر في هذه الأنواع: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي الكلبي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تح: عبد الله الخالدي (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم –، ط1/1416)، جـ1-16/1.

18 محمد بن جرير الآملي، أبو جعفر الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تح: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة،ط1420/1 هـ2000 م)، 315/1.

19 انظرالطبري، جامع البيان،166/1وما بعدها، وأبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1/1422هـ)،1/ وما بعدها74.

ومورها: تشققها. يقول ابن عطية:" وهذه كلها تفاسير بالمعنى؛ لأن السماء العالية يعتريها هذا كله"[20]

2- اختلاف في اللفظ والمعنى (أو اختلاف التمثيل): أن يذكر كل منهم في تفسير المعنى العام الذي تدل عليه الآية بعض أنواعه على سبيل التمثيل، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه[21]. ومثال ذلك قوله تعالى (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله) [فاطر: 32] فالظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات، والمنتهك للحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات، المجتنب للمحرمات، والسابق بالخيرات هو من تقرب بالنوافل، وأكثر من الطاعات. فإذا قال بعض المفسرين إن السابق بالخيرات هو الذي يصلي في أول الوقت، وأن المقتصد هو الذي يصلي في أثنائه، وأن الظالم لنفسه هو الذي يصلي بعد وفاته، فذلك تمثيل وليس تحديداً للمعنى"[22] وهذا الذي قصده الزركشي، وعناه بقوله " يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظن من لا فهم له عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كل واحدٍ ذكر معنىً ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً، والمراد الجميع، فليتفطن لذلك ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات كما قيل: عباراتنا شتى وحسنك واحد   وكل إلى ذاك الجمال يسير. وكثيرا ما يذكر المفسرون شيئا في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية فيظن بعض الناس أنه قصر الآية على ذلك"[23]. ولذلك كان شيخ المفسرين – الطبري – ينبه إلى هذه الحقيقة وذلك بقوله " وبنحو الذي قلنا قال أهل التأويل، وإن اختلفت ألفاظهم في البيان عن تأويله غير أن معنى جميعهم يؤول إلى هذا"[24] ولا يحتاج الأمر في هذين النوعين إلى ترجيح بينها؛ لكونها متساوية أو متلازمة في أداء المعنى، أو لكون المعنى يتم ويكمل بالجمع بينها.

3- الاختلاف في المعنى: وذلك بأن يعود الخلاف إلى أكثر من معنى، وقد تتعدد فتصل إلى بضعة أوجه من وجوه التفسير، وههنا يعمد المفسر إلى خيار الترجيح، بين الوجوه المتعددة، أو يذكرها جميعا دون ترجيح، أو تضعيفٍ لبعض هذه الوجوه. وسيأتي تفصيله عما قريب. هذا الاختلاف كان موجودا عند الصحابة، واما اختلاف التضاد – الآتي – فقد كان قليلا جداً، بخلاف العصور التالية، حيث اتسعت دائرة الخلاف في ذينك النوعين.

اختلاف التضاد[25]

وقد اختلفت تعابير المعرفين لهذا النوع من الاختلاف، لكنها جميعا تدور حول أمر واحد، وهو عدم إمكانية التوفيق أو الجمع بين الأقوال التفسيرية الكثيرة للكلمة القرآنية أو الآية. فعرفه السيوطي بقوله:" ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر"[26]

وقد نبه الراغب الأصفهاني إلى الضابط الذي ينبغي الاحتكام إليه في معرفة التضاد بين المعنيين بقوله " الخبران اللذان أحدهما نفي والآخر إثبات، إنما يتناقضان إذا استويا في الخبر

---

20 ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز**، 187/5.

21 السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن** ج204/2.

22 تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، **مقدمة في أصول التفسير**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، ط/1490هـ 1980م)،14/1.

23 الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج159/2.

24 هذه العبارة ترد عنده كثيراً.

25 ذهب بعض العلماء إلى أن الأليق في هذا المقام أن يقال اختلاف التناقض؛ فهو المناسب للأقوال، وأما التضاد فهو في الأفعال. انظر:أبو هلال الحسن بن عبدالله، العسكري، **الفروق اللغوية**، تح: محمد إبراهيم سليم، (مصر: دار العلم والثقافة، د.ط، د.ت)، 145.

26 السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، 100/3.

والمخبَر عنه، وفي المتعلق بهما، وفي الزمان والمكان، وفي الحقيقة والمجاز. فإذا اختلفا في واحد من ذلك فليسا بمتناقضين"[27] فينبغي الاحتكام إلى هذه القاعدة، والنظر إلى الأقوال من خلاله، حتى نتأكد هل هما مختلفان في الحقية- من كل الوجوه- أم لا؟ وينقسم اختلاف التضاد باعتبار السبب إلى: ما كان بسبب داخلي: كدلالة اللفظ، من كونه مشتركاً – لفظيا- كقوله تعالى (والمظلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء...)[البقرة: 228] فالقرء يستعمل بمعنى الحيض، ويستعمل بمعنى الطهر، ومعلوم أن الحيض والطهر لا يجتمعان، ولذا عمد العلماء إلى الترجيح من خلال أدواته وآلياته وضوابطه-كما سيأتي-.

ما كان الاختلاف بسبب خارجي: وهو الذي يعود إلى جملة من المؤثرات الخارجية، ومن أهمها:

- اختلافهم في الحكم على الحديث، صحةً وضعفاً
- عدم الاطلاع على الحديث
- الاختلاف في فهم النص وتفسيره
- اختلافهم في كيفية إزالة التعارض بين الأدلة
- الاختلاف بسبب السياق
- الاختلاف بسبب الانتماء – المذهب – العقدي أو الفقهي.[28] لا يمكن في اختلاف التضاد الجمع بين الأقوال المختلفة، ولا بد عندئذ من اعتماد أحد هذه الأقوال ونفي الآخرى. هذا العمل الذي يقوم به المفسر يسمى الترجيح.

الترجيح عند المفسرين

الترجيح لغة: مصدر رجّح يرجّح ترجيحاً. ومعناها: الثقل، والميل، والزيادة. يقال: أرجح الميزان: أي أثقله حتى مال.[29] والترجيح اصطلاحاً: تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر.[30] فالترجيح عند المفسرين: هو تقوية أحد الأقوال واعتمادها في تفسير الآية لدليل أو قاعدةٍ تقّويه، أو لتضعيف أو ردّ ما سواه.[31]

قواعد الترجيح: وهي ضوابط وأمور أغلبية يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله بقصد معرفة أصح الأقوال وأولاها بالقبول في كتاب الله تعالى ومن ثم العمل بها إما اعتقاداً أو عبادةً أو سلوكاً. وهذه القواعد متأخرة من حيث الولادة، أي أنها جاءت من خلال استقراء ما جاء عند المفسرين، أو جلهم. لذا نرى المفسر ابن جزي وهو من أبناء القرن الثامن (ت741هـ)، يعني أنه سُبق بعشرات التفاسير المشهورة، قد جمع قواعد الترجيح في اثني عشر وجهاً وهي: الأول: تفسير بعض القرآن ببعض، فإذا دل موضع من القرآن على المراد بموضع آخر حملناه عليه، ورجحنا القول بذلك على غيره من الأقوال. الثاني: حديث النبي صلّى الله عليه وسلّم: فإذا ورد عنه عليه السلام تفسير شيء من القرآن عوّلنا عليه. لا سيما إن ورد في الحديث الصحيح. الثالث: أن

27الحسين بن محمد بن مفضل الراغب الأصفهاني، **مقدمة جامع التفسير**، تح: أحمد فرحات، (الكويت: دارالدعوة،ط1405/1هـ1984)، 69،70

28 انظر: عادل مقرني، **الاختلاف في التفسير أنواعه وأحكامه**، رسلة دكتوراه، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2012/433)، ص80، 81

29 الخليل بن أحمد الفراهيدي، **العين**، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال، د.ط، ط.ت)، 78/3، ومحمد بن أحمد الأزهري، أبي منصور، **تهذيب اللغة**، تعليق: عمر سلامي، (بيروت: دار إحياء التراث العربيط1421/1هـ 2001م)،86/4، ومحمد بن مكرم، جمال الدين ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط1414/3هـ)، 445/2.

30 عبدالرؤوف بن علي بن زين العابدين المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تح: عبدالحميد صالح حمدان، (القاهرة: عالم الكتب، ط1410/1هـ 1990م)، ص95.

31 انظر: حسين بن علي الحربي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**- دراسة تطبيقية، (الرياض: دار القاسم، ط1417/1هـ1996م)،35.

يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين: فإنّ كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه. الرابع: أن يكون القول قول من يقتدى به من الصحابة كالخلفاء الأربعة، وعبد الله بن عباس: لقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل». الخامس: أن يدل على صحة القول كلام العرب من اللغة والإعراب أو التصريف أو الاشتقاق. السادس: أن يشهد بصحة القول سياق الكلام ويدل عليه ما قبله أو ما بعده. السابع: أن يكون ذلك المعنى المتبادر إلى الذهن فإنّ ذلك دليل على ظهوره ورجحانه. الثامن: تقديم الحقيقة على المجاز. فإنّ الحقيقة أولى أن يحمل عليها اللفظ عند الأصوليين. وقد يترجح المجاز إذا كثر استعماله حتى يكون أغلب استعمالا من الحقيقة ويسمى مجازا راجحا والحقيقة مرجوحة. التاسع: تقديم العمومي على الخصوصي فإنّ العمومي أولى لأنه الأصل إلّا أن يدل دليل على التخصيص. العاشر: تقديم الإطلاق على التقييد، إلّا أن يدل دليل على التقييد. الحادي عشر: تقديم الاستقلال على الإضمار إلّا أن يدل دليل على الإضمار. الثاني عشر: حمل الكلام على ترتيبه إلّا أن يدل دليل على التقديم والتأخير.[32]

III. المنهجية المثلى في التعامل مع المختلف في تفسيره.

بدأ تفسير كتاب الله سبحانه وتعالى منذ أن نزلت أولى آياته على قلب نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ثم جاء الصحابة وفسروا، ثم تسلم الرايةَ التابعون...وهكذا...حيث لم ينقطع هذا العمل العظيم في يوم من الأيام، واعتباراً من نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث دُوِّنَ التفسير كعلم مستقل له خصوصيته المميزة عن بقية العلوم، وكثرت التفاسير على امتداد مساحة العالم الإسلامي، ما بين مطولة ومختصرة ومتوسطة، ما بين جامع للتفسيرات المتعددة للفظة القرآنية وكذلك الآية، وبين مختصرة تقتصر في الأقوال ولا تكثر منها. ولم يتعرض أحد لتقييم عمل المفسرين في البداية؛ أي أن المكتبات الإسلامية شهدت وجود التفاسير الكثيرة، وبعد فترة طويلة جداً جاء من يتحدث عن هذه التفاسير، ولعل ابن تيمية هو أول مَن خصص مساحة جيدة للحديث عن التفاسير، وتكاد (مقدمته)أن تكون متناً في هذا الباب، لكنه لا يغني عن التفصيل والتحليل والتحقيق والاستقصاء، ناهيك عن المؤلفات التي تلت عصره، بخلاف العصر الحديث الذي شهد حضورا في الدراسات حول التفاسير، فأغلبها قد حُققت، والتحقيق علم عظيم، ينتج عنه تقييمٌ لذاك التفسير، وأكثرها قد خُصصت في دراسات علمية مستقلة لمعرفة منهج أصحابها، وما الإيجابيات والسلبيات الموجودة في عملهم.

فعندما نتحدث عن المنهجية العلمية التي يجب الاحتكام إليها في موضوع التعامل مع التفسير المختلف فيه – في المأثور- نقصد بذلك: منهجيةً مع ما مضى من التفاسير، ومنهجية ينبغي أن تراعى في حاضر الأمة ومستقبلها في تفسير كتاب ربها عز وجل، وبعبارة أخرى: ما المنهجية المثلى مع التفاسير المتقدمة في المختلف فيه؟ وما المنهجية المثلى التي ينبغي تقديم التفسير المختلف فيه على ضوئه ومن خلال هديه؟

المنهجية العلمية مع ما تقدم من التفاسير في المختلف فيه:

لا نملك في هذه الحالة إلا تسليط المزيد من الضوء على التفاسير المتقدمة، من حيث دراستها، ودراسة مؤلفيها، ومن خلال بيان منهج المفسر العلمي، وطريقته في التفسير، للخروج بعد ذلك بنتائج توضح أهم معالمه، من حيث كيفية معالجته للمواضيع عامةً، ومنهجه في تقديم التفسير المختلف فيه. وسنجد بعد التحليل والاستنتاج والاستقراء أن المفسرين السابقين تجاه التفسير المختلف فيه قد تباينوا في طريقتهم، ولم يجمعهم في ذلك جامع، ولم توحدهم تلك القواعد، ولكن هذا لا يعني التباين في كل موضع وموضوع، والدليل على ذلك عبارة(وهو قول جمهور المفسرين) في إشارة إلى مدى اتفاقهم، ونظرتهم العامة إلى كتاب الله بمنظار واحد. ولم تكن ترجيحاتهم بين الأقوال- في

32 أبوالقاسم، محمد بن أحمد بن عبدالله، الكلبي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تح: عبدالله الخالدي، (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1416/1هـ)، 19/1.

غالبها- مبنية على المجازفة أو التشهي، بل كانت مشفوعة بالتدليل والتعليل، معتمدة في غالبها على ما قعده أئمة التفسير واللغة. ومع ذلك سنراهم قد اختلفوا في معالجة موضوع الترجيح، من حيث الأدوات المرجحة، والضوابط الملزمة، وإن كانوا يتقاطعون في كثيرٍ منها، لكونهم جميعا يؤمنون بأرجحية بعض الضوابط، أوجاء من باب تأثر اللاحق بالسابق. لذا نستطيع أن نصنف المفسرين، في موضوع معالجة الأقوال المختلفة – إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: يذكرون الأقوال المختلفة، مسندةً في غالبها، ثم يعمدون إلى النقاش ومن ثم الترجيح، مع ذكر السبب غالباً، وأهم هؤلاء: شيخ المفسرين ابن جرير الطبري في: جامع البيان، والرازي في: مفاتيح الغيب، وابن عاشور في: التحرير والتنوير.

الصنف الثاني: حكاية الاختلاف وإيراد الأقوال المأثورة دون بيان الراجح منها، بل تركها للقارئ ليجتهد في الترجيح بينها. وأهم هؤلاء: الماوردي في: النكت والعيون، وابن الجوزي في: زاد المسير، والبغوي.

الصنف الثالث: يكتفي بذكر الراجح ويعرض عن بقية الأقوال، وحجته في ذلك أن ما اختاره هو قول الجمهور، وهم الذين اعتنوا بالجانب المعقول– الرأي – في التفسير، كالواحدي في: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز قد اعتمد الاختصار جدًّا، حتى يكاد أن يكون مخلاً في بعض المواطن، وقد اعتمد القول الواحد في أغلب هذا المختصر النافع، فقال :"... وتاركٌ ما سوى قولٍ واحدٍ لابن عباس - - أو من هو في مثل درجته"، وكالبيضاوي في: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وأبي السعود في: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. وهذا الحكم - من خلال هذا التصنيف- تقريبي، لا يعني الجزم به في كل مرة وحينٍ، بل هو طابع عام غالب عندهم؟

والآن بين أيدينا هذا المثال، والذي ورد فيه كثير من الروايات عن المقصود بلفظة (التنور) في قوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ) [هود:40] لنرى مصداق ما قلناه قبل قليل.

فقد جاء عند الطبري:" وقوله:(وفار التنور) اختلف أهل التأويل في معنى ذلك. فقال بعضهم: معناه: انبجس الماء من وجه الأرض، وهو وجه الأرض. ذكر من قال ذلك:[33]

- حدثني ... عن ابن عباس أنه قال في قوله: (وفار التنور)، قال:(التنور)، وجه الأرض. قال: قيل له: إذا رأيت الماء على وجه الأرض، فاركب أنت ومن معك. قال: والعرب تسمى وجه الأرض: "تنور الأرض".

- حدثني ... عن الضحاك، بنحوه.

- حدثنا ... عن عكرمة، في قوله: (وفار التنور)، قال: وجه الأرض.

- حدثنا ... عن عكرمة: (وفار التنور)، قال: وجه الأرض. وقال آخرون: هو تنويرُ الصبح، من قولهم: "نوَّرَ الصبح تنويرًا". ذكر من قال ذلك:

- حدثنا ... عن علي رضى الله عنه قوله: (حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور)، قال: هو تنوير الصبح.

- حدثنا ... عن علي في قوله: (وفار التنور)، قال: تنوير الصبح.

- حدثنا ... عن علي: (وفار التنور) قال: تنوير الصبح.

- حدثني ... عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه: (وفار التنور)، قال: طلع الفجر.

---

33 لم أذكر السند بطوله بل اكتفيت بذكر القائل، الذي انتهى إليه القول؛ اختصاراً.

- حدثنا ... عن علي بن أبي طالب قوله: (وفار التنور)، قال: إذا طلع الفجر. وقال آخرون: معنى ذلك: وفار أعلى الأرض وأشرف مكانٍ فيها بالماء. وقال: "التنور" أشرف الأرض.

ذكر من قال ذلك:

- حدثنا ... عن قتادة، قوله: (حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور)، كنا نحدّث أنه أعلى الأرض وأشرَفُها، وكان عَلَمًا بين نوح وبين ربّه.

- حدثنا ... سمعت قتادة قوله: (وفار التنور) قال: أشرف الأرض وأرفعها فار الماء منه. وقال آخرون: هو التنور الذي يُخْتَبز فيه. ذكر قال ذلك:

- حدثني ... عن ابن عباس قوله: (حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور)، قال: إذا رأيت تنُّور أهلك يخرج منه الماءُ، فإنه هلاك قومك.

- حدثني ... عن الحسن قال: كان تنورًا من حجارة كان لحوّاء حتى صار إلى نوح. قال: فقيل له: إذا رأيت الماء يفورُ من التنور فاركب أنتَ وأصحابك.

- حدثنا ... عن مجاهد: (وفار التنور)، قال: حين انبجس الماء، وأمر نوحٌ أن يركب هو ومن معه في الفلك.

- حدثني ... عن مجاهد: (وفار التنور)، قال: انبجس الماء منه، آيةً، أن يركب بأهله ومن معه في السفينة.

- حدثني ... عن مجاهد نحوه، إلا أنه قال: آيةً، أن يركب أهله ومن معه في السفينة.

- حدثني ... عن مجاهد، بنحوه، إلا أنه قال: آية بأن يركب بأهله ومن معهم في السفينة.

- حدثني ... عن مجاهد قال، نبع الماء في التنور، فعلمت به امرأته فأخبرته قال، وكان ذلك في ناحية الكُوفة.

- حدثنا ... عن الشعبي: أنه كان يحلف بالله، ما فار التّنُّور إلا من ناحية الكوفة.

- حدثنا ... عن عكرمة، عن ابن عباس في قوله: (وفار التنور)، قال: فار التنُّور بالهند.

- حدثت ... سمعت الضحاك يقول في قوله: (وفار التنور)، كان آيةً لنوح، إذا خرج منه الماء فقد أتى الناسَ الهلاكُ والغرق. وكان ابن عباس يقول في معنى "فار"نبع.

- حدثني ... عن ابن عباس قوله: (وفار التنور)، قال: نبع. قال أبو جعفر: و"فوران الماء" سَوْرَة دفعته، يقال منه: "فار الماء يَفُور فَوْرًا وفُؤُورًا وفَوَرَانًا "، وذلك إذا سارت دفعته. قال أبو جعفر: وأولى هذه الأقوال عندنا بتأويل قوله: (التنور)، قول من قال: "هو التنور الذي يخبز فيه"، لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب، وكلام الله لا يوجه إلا إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب، إلا أن تقوم حجَّة على شيء منه بخلاف ذلك فيسلم لها. وذلك أنه جل ثناؤه إنما خاطبهم بما خاطبهم به، لإفهامهم معنى مَا خاطبهم به.[34]

وجاء عند الماوردي:" فيه ستة أوجه: أحدها: وجه الأرض، والعرب تسمي وجه الأرض تَنُّوراً، قاله ابن عباس وقيل لنوح عليه السلام: إذا رأيت الماء على وجه الأرض فاركب أنت ومن معك. الثاني: أن التنور العين التي بالجزيرة (عين وردة)، رواه عكرمة. الثالث: أنه مسجد بالكوفة من قبل أبواب كندة، قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه. الرابع: أن التنور ما زاد على وجه الأرض فأشرف منها، قاله قتادة. الخامس: أنه التنور الذي يخبز فيه، قيل له: إذا رأيت الماء يفور منه فاركب أنت ومن معك، قاله مجاهد. قال الحسن: كان تنوراً من حجارة وكان لحواء ثم صار لنوح , وقال

[34] الطبري، **جامع البيان**، 318/15 وما بعدها.

مقاتل: فارَ من أقصى دار نوح بعين وردة من أرض الشام , قال أمية بن الصلت: فار تنورهم وجاش بماءٍ ... صار فوق الجبال حتى علاها. السادس: أن التنور هو تنوير الصبح، من قولهم: نور الصبح تنويراً، وهو مروي عن علي رضي الله عنه".[35] فهو يذكر الأقوال الكثيرة، مسندة إلى قائليها لكن دون ترجيح أو تضعيف.

وأما أبو السعود فقد قال:" {وَفَارَ التنور} نبعَ منه الماءُ وارتفع بشدة كما تفور القِدْرُ بغَليانها. والتنّورُ تنّورُ الخبز، وهو قول الجمهور. روي أنه قيل لنوح عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ إذا رأيتَ الماءَ يفورُ من التنور فاركبْ ومن معك في السفينة، فلما نبع الماءُ أخبرتْه امرأتُه فركب".[36]

عباراتهم في الترجيح

إلى جانب صيغة الترجيح، بمختلف اشتقاقاتها، توجد هنالك عبارات أخرى مرادفة لها، لكنها قد تختلف قليلاً بين مفسر وآخر، وأهم هذه العبارات:

1- التصريح بتصحيح أو تصويب أحد الأقوال.

2- التنصيص أحياناً على تحسين قول وتفضيله على غيره.

3- عبارة: والأول أولى، والأظهر كذا، والظاهر من هذه الأقوال، والأجود. وأحيانا بذكر مقابل ما ذكره بأنه: ضعيف، القولان ضعيفان، وهذا التأويل بعيد وقول مرجوح.

4- استظهار أحد الأقوال، وذكر بقية الأقوال بصيغة من صيغ التضعيف.

هذا هو الغالب في صنيع المفسرين، عند مَن يرجحون. لكن بعد التحقيق والتحليل والاستقراء نجد عند أكثرهم عدم الالتزام الكامل بمنهجية الترجيح؛ من حيث:

تقديم الراجح ثم إردافه بما دونه قوةً، فنراهم يقدمون المرجوح ويؤخرون الراجح.

تقديم الصحيح أحيانا بصيغة التضعيف، والضعيف بصيغة الصحة والجزم؟

فالنسفي- مثلا- عند المثال السابق نفسه يقول:"{وَفَارَ التنور} هو كناية عن اشتداد الأمر وصعوبته، وقيل: معناه جاش الماء من تنور الخبز. وكان من حجر لحواء فصار إلى نوح عليه السلام، وقيل: التنور وجه الأرض"[37].. فالراجح عند الجمهور، والذي يؤيده ظاهر اللفظ هو التنور الذي يُخبز فيه، ومع ذلك فقد ذكره النسفي بصيغة التضعيف.

فهنا ينبغي على العلماء المحققين اختصار الطريق على القراء، وذلك ببيان منهج كل مفسر في المختلف فيه، من خلال عدة أمور:

1- تعريف مختصر بالتفسير، هل هو طويل يورد كل ما قيل في الكلمة القرآنية أو الآية، أم إنه يختصر ويقتصر على قولٍ واحدٍ؟

2- هل يرجح بين الأقوال المختلفة أم يكتفي بإيرادها؟

3- ما قواعده التي احتكم إليها في الترجيح؟

4- ما مصطلحاته التي اعتمدها في الترجيح؟

5- هل كانت ترجيحاته علمية موضوعية بأدلتها أم كانت عن هوى وتأثر ببيئة معينة؟

---

35 الماوردي، **النكت والعيون**، 472/2.

36 محمد بن محمد بن مصطفى، أبو السعود العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي د.ط، د.ت)، 208/4.

37 عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، أبو البركات النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تح: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، (بيروت: دار الكلم الطيب، ط1419/1 هـ - 1998 م)، 58/2.

ومن خلال توضيح هذه النقاط، والإجابات عنها يستطيع القارئ أن يقرأ التفسير وهو مطمئن إلى ما فيها من ترجيحات، ويصل إلى مبتغاه دون بذل مزيد من الجهد.

وإذا كان التفسير من المختصرات التي تكتفي بإيراد قولٍ واحد في الأغلب، فإن الواجب نحوه يكمن في بيان منهجه، وعلى أي أساسٍ كان يورد هذا القول الواحد؟ مع إخضاعه للقواعد التي قيلت قبل قليل- في المطولات-.

المنهجية المثلى في تأليف التفاسير[38]

يستطيع العلماء المسلمون، فرادى أو جماعات أو مؤسسات، القيام بخدمة المسلمين خدمة عظيمة من خلال تقديم تفاسير جديدة، تراعي موضوع المختلف فيه كل الرعاية وتوليه كل الاهتمام، وذلك ببيان ما في الكلمة القرآنية، أو الآية من تنوع في الدلالة واختلاف في المقصود، بحسب الجهد البشري، وذلك من خلال عملين عظيمين. إن الناس يختلفون في إرادة طريق وصولهم إلى المعنى الصحيح لكتاب الله سبحانه، فهناك من يريد الوصول مباشرةً، وبأقل جهدٍ وتعب، وهم جمهور المسلمين من العوام في العلوم الشرعية، وهناك من لا يرتوي إلا بالوقوف على كل ما قيل في الكلمة أو الآية، وهم العلماء وطلبة العلم عامةً، وهنا نجد أنفسنا ملزمين بمراعاة هذين الصنفين، ولن يكون ذلك إلا بإعداد نوعين من التفاسير:

التفسير المطول: حيث يستفاد في إعداده وتأليفه من كل التفاسير، لا سيما التي اعتنت بالمأثور، وذلك من خلال دراسة أسانيدها ومتونها، وسياقها، وموافقتها لقواعد الشريعة والمنطق واللغة، ثم اعتماد مبدأ الترجيح المبني على أسسٍ علميةٍ وضوابط موضوعية، تراعي العصر الذي نحياه، لا سيما تلك المواضع التي تتعلق بالنواحي العلمية والاجتماعية والنفسية...فيقدم– دائماً – الراجح، ثم ما دونه، حسب قوته من الرجحان- من خلال قواعد الترجيح التي سبقت-، ومراعاة ما رجحه المفسرون عامةً، ولا يُذكر كل ما قيل في الكلمة أو الآية، بمعنى أننا سنستغني عن كل ما لم يصح نقلاً أو عقلاً في التفسير المأثور- وما أكثره- وحتى لو كانت مروية في أمهات الكتب، فليس الغرض من إعداد المطولات الإكثار من الصفحات، ولا الإغراق في الغرائب والموضوعات.

التفسير المختصر: وهنا يُكتفى بالراجح من الأقوال في التفسير المأثور، ولا يُذكر أكثر من الراجح إلا لضرورةٍ ملحةٍ، تكمن وراءها فوائد معينة، كأن يكون في إيرادها تنبيه إلى أمر مهمٍ، لا يستغني عنه القارئ، أي قارئ كان. وسوف يأتي التفسير في غاية الوجازة، خفيفا على الجمهور العريض من المسلمين، من الذين يودون الوصول الى حقيقة المراد من الكلمة أو الآية القرآنية بأقل وقتٍ وجهد.

الخاتمة

بعد هذه الجولة السريعة في رحاب التفسير المأثور، وما يحويه من الأقوال الكثيرة والروايات التي تتفق أحيانا وتختلف أخرى، والمنهجية المثلى للتعامل مع هذا المختلف...أود أن أذكر ما توصلت إليه بإيجازٍ، فأقول:

- إن التفسير المأثور من أفضل طرق التفسير، وإن التفاسير الموجودة في المكتبة الإسلامية قد أكثرت – غالبها – من ذكر الروايات المختلفة، والأقوال المتنوعة عند كثيرٍ من ألفاظ القرآن الكريم وآياته.

- إن الاختلاف الموجود في التفسير المأثور ينقسم إلى اختلاف تنوع واختلاف تضاد.

- إن الأقوال التي تتعارض وقواطع الأدلة من نقل وعقل، لا يعتدّبها ولا يؤبه لها، ولا تُذكر إلا من قبيل التحذير منها.

[38] هذه رؤيتي وتصوري للمسألة، ولعلها تكون سبباً لمعالجة الموضوع ونضجه بشكل أوسع وأشمل في المستقبل.

- إن المنهجية المثلى مع التفسير المأثور، تتطلب وضع آلية معينة في كيفية التعامل مع التفاسير المتداولة بين أيدي الناس، تتمثل في بيان منهج كل مفسرٍ وبيان أسباب ترجيحاته التي رجح من خلالها قولا بين عدة أقوال، وكذلك تقييم أعمالهم – ترجيحاتهم – كي يبقى القارئ على بينةٍ من الأمر، ولا يؤمن بكل وقعت عليه عيناه.

- إن الواجب الديني يحتم على العلماء- فرادى أو جماعات أو مؤسسات رسمية- خدمةَ المسلمين في بيان كتاب الله لهم، وإن أفضل ما يمكنهم عمله هو إعداد نوعين من التفاسير، ما بين مطولٍ يستقصي كل ما قيل في الآية، مرجحاً بينها الأقوى فالأقل قوةً...، بعد طيّ كل ما لم يصح نقلا أو عقلاً. وأما المختصر فيُكتفى بالراجح من الأقوال، وبذا سيصل القراء العوام– وهم الجمهور الأكبر من المسلمين– إلى مبتغاهم في بيان مراد الله سبحانه.

قائمة المصادر

- الأزهري، محمد بن أحمد أبي منصور، تهذيب اللغة، تعليق: عمر سلامي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1421/1هـ 2001م.
- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1419/2هـ 1998م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مقدمة في أصول التفسير، بيروت: دار مكتبة الحياة، ط/1490هـ 1980م.
- أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت: دار إحياء التراث العربي د.ط، د.ت.
- ابن السيد البطليوسي، عبدالله بن محمد، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، تح: محمد رضوان الداية، دمشق: دار الفكر، ط1987/3.
- ابن عربي، أبو بكر محي الدين محمد بن علي الأندلسي، تفسير القرآن الكريم، د. ط، د.ت.
- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1422/1هـ.
- ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، دارالفكر، ط 1399هـ - 1979م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، جمال الدين الإفريقي، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط1414/3هـ.
- بن بيه، عبدالله، كيف نختلف، مقال منشور بـ موقع ملتقى أهل التفسير، 2005/6/8.
- الحربي، حسين بن علي، قواعد الترجيح عند المفسرين- دراسة تطبيقية، الرياض: دار القاسم، ط1417/1هـ1996م.
- الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، القاهرة، مكتبة وهبة، د.ت، د.ط.
- الراغب الأصفهاني وأبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت.

- الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد بن مفضل، مقدمة جامع التفسير، تح: أحمد فرحات، الكويت: داغر الدعوة، ط1405/1هـ1984م.

- الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، د.ت.

- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1376/1هـ 1957.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، بيروت: دار الكتاب العربي، ط3/ 1407.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1394هـ/1974، د.ط.

- الطبري محمد بن جرير الآملي، أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1420/1 هـ2000 م.

- عبدالراضي، حشمت مفتي، اختلاف المفسرين أنواعه وأسبابه. (مجلة الأزهر المجلد31، العدد 1)، 2012.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، مصر، دار العلم والثقافة، د.ط، د.ت.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، ط.ت.

- الفيروز آباذي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المطبعة العثمانية، 1312هـ 179/1.

- الكلبي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1416/1.

- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي، النكت والعيون، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

- مقرني عادل، الاختلاف في التفسير أنواعه وأحكامه، رسلة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر،2012/433.

- المناوي، عبدالرؤوف بن علي بن زين العابدين، التوقيف على مهمات التعاريف، تح: عبدالحميد صالح حمدان، القاهرة: عالم الكتب، ط1410/1هـ1990م.

- الناصري، فاطمة الزهراء، أسباب الاختلاف في تفسير القرآن الكريم: رؤية منهجية، (موقع الرابطة المحمدية للعلماء،2019-02-21).

- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، بيروت: دار الكلم الطيب، ط1419/1 هـ 1998 م.

منهجية التعامل مع الاختلاف في التفسير المأثور
BAŞLIKLI ÇALIŞMAYI DEĞERLENDİRME

PROF. DR. MOHAMED KALO*

المقدمة

لا شك أن الحديث عن التفسير بالمأثور له أهميته الكبيرة؛ فهو من أحسن طرق التفسير، وأسلمها، وأسرعها إلى فهم مراد الله سبحانه. والبحث الذي بين أيدينا (منهجية التعامل مع الاختلاف في التفسير المأثور) للأخ الدكتو عبدالسلام يوسف، يندرج تحت هذا الموضوع-التفسير بالمأثور- وقد أجاد وأفاد، لكنني وبعد قراءته سجلت بعضا من الملاحظات التي رأيت من المناسب التنبيه إليها، والوقوف عندها، من حيث المصطلح، وعناصره.

I. الملاحظات على البحث

هذا البحث: منهجية التعامل مع الاختلاف في التفسير المأثور، بداية أرى أنه اختصر المقدمة فلم يذكر أهمية الموضوع وأهدافه، ولم يذكر لنا الدراسات السابقة.

II. المحاور

أما محاور البحث فكانت حول الاختلاف وأنواعه، وأرى من الأفضل أن يكون محاور البحث حول مكانة التفسير بالمأثور، ومفهوم التفسير بالمأثور، وأنواع التفسير بالمأثور (بالقرآن والسنة وقول الصحابة وما اتفق عليه التابعون)، أو عن أنواع الترجيح، أو مفهوم المنهج وأنواع المناهج.

III. المصادر

أما إذا ألقينا نظرة على قائمة المصادر في البحث، والتي تتكون من 30 مصدراً، فلا نجد كتاباً ولا بحثاً معاصراً يتحدث عن التفسير بالمأثور!

IV. مصطلح المأثور

ولقد كان العلماء في بداية ظهور مصطلح (التفسير بالمأثور) يقولون: التفسير بالرواية، أو النقل. أما أقدم من ذكر التفسير بالمأثور فهو الإمام أحمد، حيث تجده "إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسولنا صلى الله عليه وسلم، وكَتَبَ كُتُبَ التفسير المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم"[39]، إشارة إلى التفسير المنقول.

ومن المعلوم أن التفسير بالمأثور هو التفسير النبوي، وما جاء عن الصحابة مما له حكم المرفوع.

فهل يصح أن يقابل بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي؟

* Adıyaman Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi Öğretim Üyesi, mkalu@adiyaman.edu.tr, Orcid: https://orcid.org/0000-0002-9664-0285.

39 تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية،1995)، 363/10.

يرى بعض العلماء أنه لا يصح؛ لأن تفسير القرآن بالقرآن يدخله اجتهاد المفسر من جهة بيان الارتباط بين الآيات.

وتفسير الصحابي يدخله اجتهاد الصحابي، وكذا التابعي، من حيث ارتباط الآية بآية أخرى مبينة لمعناها، أو تقييد معنى آية بآية أخرى؛ ولهذا لما صنف الإمام السيوطي كتابه (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) لم يدخل فيه تفسير القرآن بالقرآن، بل اقتصر على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، كما ذكر في مقدمة تفسيره.

لكن الحقيقة أن تفسير القرآن بالقرآن يعتبر من التفسير بالمأثور، لأن مصطلح (التفسير بالمأثور) من مصطلحات أهل التفسير وعلوم القرآن، وهو معنى خاص، أي تفسير المنقول بالمنقول، بمعنى التفسير الذي لا يدخله رأي، وليس للمفسر فيه إلا النقل، فهو بهذه الخصوصية يقابل التفسير بالرأي.

والسيوطي لما سمَّى كتابه (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) أراد بالمأثور الأثر، فهو يريد معنى أُروِي الخبر بمصطلح علماء الحديث، ولكل أهل فن مصطلحاتهم الخاصة بهم، وهذا ما صرح به السيوطي في مقدمة الدر حيث قال:

"وَبعد: فَلَمَّا ألفت كتاب ترجمان الْقُرْآن وَهُوَ التَّفْسِير الْمسند عَن رَسُول الله وَأَصْحَابه رَضِي الله عَنْهُم وَتمّ بِحَمْد الله فِي مجلدات فَكَانَ مَا أوردته فِيهِ من الْآثَار بأسانيد الْكتب الْمخْرج مِنْهَا واردات رَأَيْت قُصُور أَكثر الهمم عَن تَحْصِيله ورغبتهم فِي الِاقْتِصَار على متون الْأَحَادِيث دون الْإِسْنَاد وتطويله فخلصت مِنْهُ هَذَا الْمُخْتَصر مُقْتَصرا فِيهِ على متن الْأَثر مصدرا بالعزو والتخريج إِلَى كل كتاب مُعْتَبر وسميته: الدّرّ المنثور فِي التَّفْسِير بالمأثور وَالله أسأَل أَن يُضَاعف لمؤلفه الأجور ويعصمه من الْخَطَأ والزور بمنه وَكَرمه إِنَّه الْبر الغفور"[40].

وهذا الكلام ينبئ أنه لم يرد من كلمة (الأثر) إلا المعنى الخاص بعلم الحديث.

كما يدخل تفسير الصحابي في التفسير بالمأثور المنقول؛ لأن رأيه ليس كرأي غيره، وذلك أن الصحابة هم أول من خوطبوا به من الأمة، وقد شاهدوا تفسيره من الرسول علماً وعملاً، وهم العرب الفصحاء على الحقيقة، واختصوا بمعرفة معاني القرآن وفهمها من النبي صلى الله عليه وسلم الذي بيَّن لهم ما نُزّل إليهم، فالصحابي حينما يفسر القرآن برأيه إنما يبنيه على المعنى الأصلي الذي تلقاه من النبي صلى الله عليه وسلم، ففي رأي الصحابي معنى ضمني تلقاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنى عليه فهمه.

وقد يتساءل بعضهم: كيف حصل هذا البيان؛ ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم معاني جميع القرآن الكريم؟ بل قالت عائشة رضي الله عنها: "مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم يفسر شيئا من القرآن إلا آياً بعدد علمه إياه جبريل"[41]؟

والجواب على ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم بيَّن جميع القرآن الكريم، كما بيَّن لفظه، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، والدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:44/16].

وإنما الخلاف في كيفية حصول هذا البيان، والظاهر أنه بيَّن بعض القرآن بياناً مباشراً، وبيَّن بعضه بياناً غير مباشر، وذلك فيما نقل من سنته التي بينت تفاصيل الشرع والحلال والحرام، ومنه ما بينه بخُلُقِه، فقد سأل سَعْدَ بْنَ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ السيدة عائشة رضي الله عنها عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى

40 عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، مقدمة الدّرّ المنثور فِي التَّفْسِير بالمأثور (دار الفكر، بيروت، د.ت)، 9.
41 رواه أَبو بكر البزّار أَحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار، في مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تح: صبري عبد الخالق الشافعي، (مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2009م)، 123/18.

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: «أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: «فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ الْقُرْآنَ»[42].

ولذلك عظَّم الأئمة والعلماء كلام الصحابة رضي الله عنهم، واعتبروه حجة بالتبع، وليس حجة مستقلة كالقرآن والسنة.

V. المقترح

أرى أن تقسيم التفسير إلى (طرق التفسير) أفضل كما ذكر ابن تيمية في كتابه: مقدمة في أصول التفسير، حيث قال: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟

فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اخْتُصِر من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له"[43].

والقارئ لكتب التفسير، وخاصة الكتب التي عنيت بنقل أقوال الصحابة والتابعين، والتي نسميها كتب التفسير بالمأثور كجامع البيان للطبري وغيره، الذى يقرأ في هذه الكتب يأخذه العجب حين يقف على هذا الكم الهائل من الأقوال حول تفسير الآيات القرآنية، فتحيك بصدره أسئلة كثيرة ومثيرة:

- لماذا كل هذه الآراء الكثيرة؟
- لماذا لم يجمعوا على رأي واحد في التفسير؟
- وهل هذه الأقوال متعارضة أم يمكن الجمع بينها؟
- وأهم سؤال في ذلك هو: ما السبب في هذا الاختلاف؟

وفي الإجابة عن الأسئلة المطروحة سلفاً أقول: ذكر الدكتور عبد السلام أنواع الاختلاف، اختلاف التنوُّع، واختلاف التضاد، وأكثر التفسير هو من باب اختلاف التنوع.

ولعل هذا العجب الحاصل بسبب الاختلاف الهائل بين المفسرين في تفسير بعض الآيات القرآنية أن يزول حين نطلع على أسباب الخلاف بين علماء التفسير.

ولقد ناقش ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير، مسألة الخلاف بين المفسرين، مفرقاً في ذلك بين تفسير السلف "المأثور" وبين تفسيرغيرهم. فأما بالنسبة لتفسير السلف، فقد بيَّن ابن تيمية أن غالب ما ينقل عنهم فيه راجع إلى اختلاف التنوع، وليس اختلاف التضاد، وذلك كأن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد في المسمى .

وذلك مثل اختلافهم حول تفسير ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:6/1]، فبعضهم قال: هو اتباع القرآن، وبعضهم قال: هو الإسلام، فهذان القولان الاختلاف فيهما اختلاف تنوع؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن .

ويندرج تحت خلاف التنوع أيضاً ذكر العام ببعض أفراده، أو أنواعه على سبيل التمثيل، ومثال ذلك خلافهم حول المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر:32/35].

---

42 رواه مسلم، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، برقم: 746.

43 تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مقدمة في أصول التفسير، (دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان: الطبعة: 1490هـ، 1980م)، 39.

فهذه الآية اختلف في تفسيرها على أقوال كثيرة، فقد ذكر ابن تيمية بعضاً منها على سبيل التمثيل فقال: "معلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات، والمنتهك للحرمات. والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات. والسابق يدخل فيه من سبق، فتقرب بالحسنات مع الواجبات، فالمقتصدون هم أصحاب اليمين، والسابقون أولئك المقربون.

ثم إن كلاً منهم - أي المفسرين - يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل:

السابق الذى يصلي في أول الوقت، والمقتصد الذى يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه الذى يؤخر العصر إلى الاصفرار.

أو يقول: السابق والمقتصد والظالم قد ذكروا في أخر سورة البقرة، فقد ذُكر المحسن بالصدقة، والظالم بأكل الربا، والعادل بالبيع... وأمثال هذه الأقاويل.

ثم قال: فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية، وإنما ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبهه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال، قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق، وذلك مثل سائل أعجمي سأل عن مسمى لفظ "الخبز" فأريَ رغيفاً وقيل له: هذا. فالإشارة إلى نوع هذا، لا إلى هذا الرغيف وحده"[44].

الخاتمة

لعلنا بعد هذه الجولة السريعة في رحاب البحث الموسوم بـ منهج التعامل في الاختلاف في التفسير المأثور، نستطيع أن نجمل ما قدمناه في كلماتٍ، فنقول:

- إن مصطلح التفسير بالمأثور قديمٌ عند العلماء، ولعل الإمام أحمد بن حنبل هو أول مَن ذكره.

- إن الوقوف على مصطلح التفسير بالمأثور وتحريره مهم للغاية.

- إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد بيّن للصحابة تفسير القرآن كله، لكنه لم يكن على درجة واحدة في طريقة البيان، بل اختلف ذلك؛ والراجح أنه بيَّن بعض القرآن بياناً مباشراً، وبيَّن بعضه بياناً غير مباشر، وذلك في ما نقل من سنته التي بينت تفاصيل الشرع والحلال والحرام، ومنه ما بينه بخُلُقِه.

قائمة المصادر

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية،1995م).

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مقدمة في أصول التفسير، (بيروت: دار مكتبة الحياة، ط 1490هـ، 1980م).

البزّار، أبو بكر أَحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار، في مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تح: صبري عبد الخالق الشافعي، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، 2009م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، مقدمة الدرّ المنثور فِي التَّفْسِير بالمأثور (دار الفكر، بيروت، د.ت)

44 ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير،51-54.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي – د.ت).